Khaleeji Commercial Bank

البيانات المالية ٢٠٠٦

تقرير مدققي الحسابات

تقرير مدققي الحسابات إلى حضرات السادة المساهمين
المصرف الخليجي التجاري (ش.م.ب) (مقفلة)
٢٨ يناير ٢٠٠٧
المنامة – مملكة البحرين

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة للمصرف الخليجي التجاري ش.م.ب (مقفلة) ("المصرف") والتي تتكون من الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ وبيان الدخل وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية وبيان حسابات الاستثمار المقيدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية والإيضاحات الهامة الأخرى.

مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عن البيانات المالية

ان أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن هذه المسؤولية تتضمن تصميم وتنفيذ وإتباع أنظمة رقابة داخلية معنية بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء ناتجة عن اختلاسات أو أخطاء، وكذلك اختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة وعمل تقديرات محاسبية معقولة وملائمة في ظل الأوضاع القائمة. إن أعضاء مجلس الإدارة أيضاً مسؤولون عن التزام المصرف بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

مسؤولية المدققين

ان مسؤوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية وفقاً لما قمنا به من أعمال التدقيق. لقد تم تدقيقنا وفقاً لكل من معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تتطلب منا الالتزام بالمبادئ المهنية ذات العلاقة، وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق بهدف الحصول على تأكيدات معقولة من خلو البيانات المالية من أية معلومات جوهرية خاطئة.

يشمل التدقيق القيام بإجراءات معينة للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية. تعتمد إجراءات التدقيق المختارة على تقديراتنا، بما فيها تقييم مخاطر وجود معلومات جوهرية خاطئة في البيانات المالية ، سواء كانت ناتجة عن اختلاسات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر يتم الأخذ في الاعتبار أنظمة الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة والتي تمكننا من تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الأوضاع القادمة، وليس بغرض إبداء رأي في مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للمصرف. كما يشمل التدقيق أيضاً تقييم مدى ملاءمة المبادئ المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية .

اننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس سليم للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، في كل الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ وأداءه المالي وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق الملكية والتغيرات في حسابات الاستثمار غير المقيدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمصرف بالإضافة، فإنه برأينا ان البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، في كل الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ و أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وذلك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تقرير حول الأمور التنظيمية والقانونية الأخرى

بالإضافة إلى ذلك، فإنه برأينا ان المصرف يمسك سجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية تتفق معها. لقد قمنا بمراجعة تقرير رئيس مجلس الإدارة المرفق ونؤكد بأن المعلومات الواردة به متفقة مع البيانات المالية . لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١ أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لسنة ٢٠٠٦ أو لشروط ترخيص المصرف أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف، يمكن ان يكون لها أثر جوهري على أعمال المصرف أو مركزه المالي. ولقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

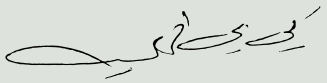

كي بي إم جي
٢٨ يناير ٢٠٠٧

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وآله وأصحابه أجمعين وبعد...

فقد راجعت هيئة الرقابة الشرعية للمصرف الخليجي التجاري الأعمال الاستثمارية بالمصرف وقارنتها بما أصدرته من فتاوي وأحكام في المدة المذكورة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م فوجدتها متفقة مع الفتاوي والأحكام والقرارات التي أصدرتها.

وترى هيئة الرقابة الشرعية أنها قد أبدت رأيها في الأنشطة التي قام بها المصرف وأن مسؤولية التأكد من تنفيذ هذه القرارات تقع على الإدارة، وأما مسؤولية الهيئة فتنحصر في إبداء الرأي المستقل بناء على مراقبتها لعمليات المصرف وفي إعداد التقرير.

هذا وقد ناقشت الهيئة من يمثل المصرف في الميزانية العمومية والإيضاحات المرفقة بها وبيان الدخل للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م ووجدتها مقبولة شرعاً. وقد تم إعداد تقرير الهيئة بناء على ذلك.

كما تم التأكد من استبعاد أيّة مكاسب محرمة وردت من غير قصد إلى جهات البر والخير، وتشير الهيئة إلى أن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين في أسهمهم.

وعليه، فإن الهيئة ترى أن أعمال المصرف وخدماته المصرفية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

والله ولي التوفيق

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فضيلة الشيخ الدكتور فريد يعقوب المفتاح
الرئيس

فضيلة الشيخ الدكتور فريد محمد هادي
عضو تنفيذي

فضيلة الشيخ نظام بن محمد صالح يعقوبي
عضو تنفيذي

إدارة المخاطر

مخاطر الاستثمار والائتمان

يتمتع المصرف الخليجي التجاري بسياسات واضحة المعالم لإدارة مخاطر الاستثمار والائتمان. وتشمل هذه السياسات حدود السلطة المفوضة للتصديق، حدود التركيزات، حدود العمليات القصوى وحدود المعاملات المقابلة، وغيرها. يتم التصديق على عمليات الائتمان والاستثمار بعد التقييم الشامل لمخاطر الائتمان والاستثمار.

يقوم المصرف الخليجي التجاري بمراقبة وإدارة مخاطر الائتمان عن طريق مراقبة عمليات الائتمان والحد من المعاملات المقابلة والتقويم المستمر لجدارة المعاملات المقابلة بالإضافة إلى تنويع أنشطة التمويل والاستثمارات. فضلا عن ذلك، تتم دراسة وبحث كل طلب للاستثمار والائتمان من قبل الإدارة ولجنة الاستثمار والائتمان، ويقدم إلى السلطة المناسبة للاعتماد.

يتم التقويم العادل للاستثمارات بصفة ربع سنوية بعد أخذ رأي دائرة الاستثمارات ودائرة إدارة المخاطر وتتبع ذلك مراجعة مدققي الحسابات الخارجيين. وتتمثل سياسة المصرف في تأمين المخصصات الكافية للخسائر الائتمانية والاستثمارية المتوقعة.

مخاطر العملات

تتم إدارة مخاطر العملات للمصرف على أساس حدود صافي الوضع المفتوح المنصوص عليه من المجلس، والتقويم المستمر لحركات أسعار الصرف الحالية والمتوقعة. لا يزاول المصرف أنشطة المتاجرة بالعملات الأجنبية، وعند الضرورة يوازن مخاطر انكشاف العملات المتأصلة في بعض الأصول مع مطلوبات بنفس العملات أو العملات المتبادلة.

مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في التعرض لخسارة ناتجة عن الإجراءات الداخلية غير الكافية أو غير الناجحة والموظفين أوالأنظمة أو الأحداث الخارجية. يسعى المصرف إلى الحد من هذه المخاطر عن طريق تحديد إطار عمل للسياسات والإجراءات لمراقبة وإدارة هذه المخاطر.

المخاطر القانونية والتنظيمية

تشمل المخاطر القانونية مخاطر الخسارة غير المتوقعة من المعاملات و/أو العقود التي لا يتم سريانها بموجب القانون المعمول به أو المستندات غير الصحيحة. يقوم المصرف بإدارة المخاطر القانونية عن طريق الاستفادة الفعالة من المستشارين القانونيين الداخليين والخارجيين.

تتضمن المخاطر التنظيمية مخاطر عدم الالتزام بالأنظمة والاشتراطات التنظيمية والقانونية. لقد أسس المصرف دائرة الالتزام بالأنظمة للعمل كدائرة تنسيق فيما يتعلق بالأمور الخاصة بالجهة التنظيمية والتي هي مصرف البحرين المركزي. كما تعتبر هذه الدائرة مسؤولة عن مبادرات مكافحة غسيل الأموال للمصرف.

إدارة المخاطر

تعتبر المخاطر أمرا متأصلا في أنشطة المصرف، وتعتبر الإدارة الفعالة لهذه المخاطر شرطا جوهريا لتحقيق القيمة للمساهمين. يتولى مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة لتأسيس ثقافة المخاطر للمصرف وتأمين إطار عمل فعال لإدارة المخاطر. كما يقوم المجلس بالموافقة على سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر للمصرف ومراجعتها بصفة دورية.

يتم توجيه أخذ المخاطر من قبل المصرف من خلال الأخذ ببعض المبادئ الأساسية مثل حماية أموال المستثمرين والمساهمين عن طريق تطبيق ثقافة الائتمان والاستثمار الصحيحة والممارسات الحذرة و تطبيق إستراتيجية «مكافأة المخاطر» الفعالة لتحقيق العوائد القصوى للمساهمين، والالتزام بالمعدلات الحذرة لتفادي التعرض للمخاطر الكلية، مع التركيز على قطاعات السوق المستهدفة، مثل الأفراد من أصحاب الثروات والعملاء من القطاعين العام والخاص والمنتجات التي تحقق الربحية والنمو المرتفع.

تعتبر لجنة إدارة المخاطر، التي تتكون من المدير العام ورؤساء إدارة المخاطر ورئيس الرقابة المالية ورئيس خدمات الأعمال ورئيس الخدمات المصرفية التجارية ورئيس الخدمات المصرفية الاستثمارية، مسؤولة عن تنفيذ سياسات إدارة المخاطر والأنظمة الإرشادية وأسقف حدود الإئتمان وكذلك تأمين تنفيذ عمليات الرقابة. كما تأكد دائرة إدارة المخاطر– بالتعاون مع دائرة التدقيق الداخلي ودائرة الالتزام بالأنظمة بصورة مستقلة– أن جميع أنواع المخاطر قد تم قياسها وإدارتها وفقا للسياسات والأنظمة الإرشادية المنصوص عليها من قبل المجلس.

سياسات المخاطر

تحدد سياسات المخاطر للمصرف سلطات الاعتماد، واشتراطات التقارير، وإجراءات إحالة الأمور المتعلقة بالمخاطر إلى الإدارة التنفيذية و لجنة إدارة المخاطر ومجلس الإدارة عند اللزوم. تتوفر السياسات اللازمة لتلبية جميع فئات مخاطر السمعة والسيولة والاستثمار والعملات والمخاطر القانونية والتنظيمية بالإضافة إلى اشتراطات الكفاية الرأسمالية.

مخاطر السمعة

مخاطر السمعة هي مخاطر الإدراك السلبي لممارسات أعمال المصرف، أو أدوات الرقابة الداخلية للمصرف، سواء كانت حقيقية أو غير حقيقية، والتي تحدث انخفاضا في قاعدة المستثمرين للمصرف وتؤدي إلى إجراءات مقاضاة ذات تكاليف باهظة ينتج عنها تأثيرا سلبيا على السيولة أو رأسمال المصرف. تقوم الإدارة العليا من خلال اللجان ذات العلاقة، بدراسة الأمور التي تلحق الأضرار بسمعة المصرف وإصدار الأنظمة الإرشادية للتعامل معها.

مخاطر السيولة والكفاية الرأسمالية

تعرف مخاطر السيولة على أنها مخاطر عدم توافر الأموال لتلبية المطلوبات المستحقة. تتولى لجنة إدارة الأصول والمطلوبات التي يرأسها المدير العام وتتكون من كبار المديرين التنفيذيين في المصرف– المسؤولية الكاملة عن إدارة الميزانية العمومية والسيولة للمصرف. توفر اللجنة الأنظمة الإرشادية العريضة بشأن المحافظة على الحد الأدنى من الأصول السائلة، وتستخدم أسلوب "سلم الاستحقاق" في إدارة ومراقبة مخاطر السيولة. تتمثل سياسة المصرف في المحافظة على جزء كبير من أصوله كأصول سائلة مثل معاملات المرابحة والصكوك القصيرة الأجل.

يحتسب معدل الكفاية الرأسمالية وفقا للأنظمة الإرشادية الصادرة من مصرف البحرين المركزي مع توفر السياسات لاحتساب رأس المال التنظيمي والمحافظة عليه ومراقبته.

فريق توظيف الاستثمار:
(من اليمين إلى الشمال)
عبدالله بوعلاي، مدير تنفيذي أول،
توظيف الاستثمار
محمد عبدالرحمن، مدير أول
خليل الزعابي، مدير أول
عبدالرحمن مراد، مسؤول

الإدارة التنفيذية:
(من اليمين إلى الشمال)
فؤاد علي تقي، مساعد المدير العام-
المجموعة المصرفية
ديمتري بلاسي، مدير تنفيذي أول، الاستثمار
مهدي عبدالنبي، مدير تنفيذي أول،
المجموعة المساندة

لجان مجلس الإدارة

لجان الإدارة

الحوكمة **الإدارية**

يخضع المصرف الخليجي التجاري-باعتباره شركة تابعة لبيت التمويل الخليجي-لإطار عمل الحوكمة الإدارية للمجموعة التي تسعى إلى تحقيق التوازن في تطوير الأعمال والرقابة والشفافية وتحقيق القيمة المضافة في نفس الوقت لجميع المساهمين.

تهدف سياسة الحوكمة الإدارية – وهي الطريقة التي يتم بها تنظيم مجلس الإدارة وطريقة ممارسة عمله بشكل فعّال- إلى قيادة المصرف نحو تحقيق أهدافه الإستراتيجية بنجاح تام.

ويعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً تجاه مساهمي المصرف عن الأداء المالي القوي والمستديم وتحقيق القيمة الطويلة الأجل للمساهمين. حتى يتسنى تحقيق هذا الأمر، يقوم المجلس باعتماد إستراتيجية المصرف والإشراف عليها وعلى أداءه المالي ضمن إطار عمل الحوكمة الإدارية الصحيحة وإدارة المخاطر بصورة فعالة.

يتكون مجلس الإدارة الحالي من ٧ أعضاء. يكون رئيس مجلس الإدارة مسؤولاً عن قيادة المجلس وتأمين كفاءته والرقابة على أداء المدير العام والمحافظة على الاتصال مع مساهمي المصرف. يعمل قسم التدقيق الداخلي تحت رئاسة لجنة التدقيق كما يمكنه الاتصال برئيس مجلس الإدارة.

و توجد حاليا لجنتان للمجلس، كما أنه بصدد تشكيل اللجنة الثالثة حسب التفاصيل أدناه:

١- **لجنة التدقيق**، وهي مسؤولة عن التدقيق الداخلي والخارجي والالتزام بالأنظمة وإدارة المخاطر ومكافحة غسيل الأموال.

٢- **اللجنة التنفيذية**، وهي مسؤولة عن الموافقة على الاستثمار والائتمان، وضع الحدود الائتمانية وسياسات الاستثمار و إدارة الأصول والمطلوبات والمحافظة على العلاقات المصرفية.

٣- **لجنة الترشيح والمكافآت (قيد التأسيس)**، و ستكون مسؤولة عن وضع سياسات التعويض والحوافز والموارد البشرية والشئون والإدارية. كما ستكون مسؤولة عن الموافقة على الميزانية السنوية وسياسة توزيع حصص الأرباح النقدية والمصروفات الرأسمالية للمصرف.

خلال عام ٢٠٠٦، عقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات، وعقدت اللجنة التنفيذية ثلاثة اجتماعات، ولجنة التدقيق إجتماعين. كما استلم المجلس واللجنة التنفيذية التقارير المنتظمة بشأن مجالات الأنشطة العديدة للمصرف من الإدارة العليا ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر والعمليات والتمويل.

يفوض مجلس الإدارة سلطة إدارة الأعمال إلى المدير العام الذي ينتهج أسلوبا استشاريا من خلال اللجان العامة والخاصة في المصرف.

يلتزم المصرف الخليجي التجاري بدراسة ومراجعة وتطوير معايير الحوكمة الإدارية للوفاء باشتراطات عمل الحوكمة الإدارية للشركات التي يطبقها مصرف البحرين المركزي وكذلك مواكبة أفضل الممارسات الدولية.

وقام المصرف الخليجي التجاري–بالتعاون مع بيت التمويل الخليجي–برعاية بطل سباقات السيارات البحريني حمد الفردان، الذي قاد الفريق البحريني للفوز في سلسلة سباقات تويوتا. وتأتي مساندة بطل السباقات البحريني في سباقاته كأحد وجوه دعم الأنشطة الرياضية في المملكة، وفي نفس الوقت الترويج لمملكة البحرين باعتبارها مركزا ناشئاً لرياضة سباقات السيارات في منطقة الشرق الأوسط. كما ساهم المصرف في تطوير قطاع الصيرفة الإسلامي من خلال تقديم الدعم لمعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية وهيئة معايير المحاسبة للمصارف الإسلامية.

التطلع إلى المستقبل

لقد كان من نتائج هذه الإنجازات الهامة للمصرف خلال عام ٢٠٠٦ أننا أصبحنا في وضع أفضل إن شاء لله يؤهلنا لتحقيق خططنا الطموحة والتطلع إلى المستقبل بثقة أكبر. وتشمل هذه الخطط التوسع في التواجد على المستوى الإقليمي وطرح منتجات جديدة من الخدمات المصرفية للأفراد وتعزيز الأنشطة الاستثمارية وتوطيد العلاقات مع المؤسسات المالية والشركاء التجاريين.

إبراهيم حسين إبراهيم
المدير العام

إبراهيم حسين إبراهيم

ويشكل مشروع تلال المها السكني الخاص جزءا من مشروع العرين بقيمة مليار ومائتا مليون دولار أمريكي تقريباً. و تتضمن الخطة الرئيسية لمشروع تلال المها البالغ مساحته حوالي ١٤٠٠٠٠ متر مربع بناء فلل فاخرة في وسط منطقة بيئية خلابة.

التخارج من الاستثمار

في ديسمبر ٢٠٠٦، استكمل المصرف الخليجي التجاري بنجاح عملية التخارج من منتج "أملاك البحرين" حيث أعطى ذلك للمستثمرين عائدا إجماليا بنسبة ٢٠ بالمائة تقريبا طوال مدة تملك المنتج البالغة ١٨ شهرا، وبالتالي فقد تجاوز العائد المتوقع على الاستثمار ١٣ بالمائة سنويا. وقد وفر المنتج "أملاك البحرين"–الذي يعد أحد أول المنتجات العقارية التي دشنها المصرف خلال عام ٢٠٠٥ بقيمة ٤١ مليون دولار أمريكي– الفرصة للمستثمرين للاستثمار في مجموعة من قطع الأراضي في مملكة البحرين.

التمويل وتسهيلات تمويل المشاريع

شارك المصرف في تسهيلات تمويل مرابحة مشتركة لمدة خمس سنوات بقيمة ٣٣٠ مليون دولار أمريكي لدبي فايننشيل، وهي شركة تابعة ومملوكة بنسبة ٩٩ بالمائة لمجموعة دبي للاستثمار. وقام المصرف بدعم مبادرة حكومة مملكة البحرين في تعزيز مشاركة القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بتمويل مشروع المملكة الاجتماعي لتوفير مساكن بتكلفة مناسبة تخدم قطاعاً عريضاً من المجتمع.

كما شارك المصرف في مشروعين إقليميين ضخمين تم تدشينهما في عام ٢٠٠٥ تحديدا وهما الجامعة الملكية للبنات في مملكة البحرين، ومشروع المدن الملكية في المملكة الأردنية الهاشمية. وتعتبر الجامعة الملكية للبنات أول جامعة خاصة ذات غرض دولي في منطقة الخليج تخصص لتعليم البنات. ويعتبر المصرف شريكا إستراتيجيا مع مصرف الإمارات الإسلامي و أملاك للتمويل والمؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص لتوفير تمويل بالمشاركة لإنشاء مقر الجامعة. كما تم تعيين المصرف كممول أول لمشروع المدن الملكية بقيمة ١,٢٥ مليار دولار أمريكي حيث يتكون من مشروع بوابة الأردن والقرية الملكية في عمان.

إصدارات الصكوك

خلال عام ٢٠٠٦ استمر المصرف في مشاركته النشطة في إصدارات الصكوك الإقليمية بالتزام بلغ مجموعه ١٤,٥ مليون دولار أمريكي لتمويل كل من الشركات / المشاريع التالية: شركة قطر للاستثمار العقاري (قطر) وشركة الصناعات الوطنية لمواد البناء (الكويت) ومصرف الشارقة الإسلامي (الشارقة) ومجمع الكويت للأسواق التجارية (الكويت) ومشروع مدينة الخور (الكويت).

المنتجات الاستثمارية الحالية

منتج الحارث الاستثماري: يركز هذا المنتج–الذي طرح في عام ٢٠٠٥ بقيمة ٢٥ مليون يورو–وهو منتج خاص بالاستثمار في الممتلكات العقارية والتجارية والصناعية في منطقة "آيل دي فرانس" و باريس ومناطق أخرى في فرنسا. وقد كان أداء المنتج حسب التوقعات التي تستهدف عائدا نقديا متوقعا بنسبة ٩ بالمائة مع توزيع للأرباح بصفة ربع سنوية ومعدل عائد داخلي على الاستثمار يزيد على ١٠ بالمائة طوال فترة المنتج البالغة خمس سنوات.

منتج عقارات الخليج: تم تأسيس شركة الاستثمار في الأسهم الخاصة هذه بغرض الاستثمار في العقارات المدرّة للدخل في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد حظي إصدار الاكتتاب الخاص في عام ٢٠٠٥ باستجابة مشجعة حيث تجاوز إقفال اكتتابات المستثمرين مبلغا قدره ٥١ مليون دولار أمريكي. وقد كان أداء منتج عقارات الخليج حسب التوقعات التي تستهدف عائدا نقديا بنسبة ٩ بالمائة مع توزيع للأرباح بصفة ربع سنوية ومعدل عائد داخلي على الاستثمار يزيد على ١٣ بالمائة طوال فترة الاستثمار البالغة خمس سنوات.

المسؤولية الاجتماعية

ينظر المصرف إلى مسؤوليته الاجتماعية بصورة جدية لأهمية المساهمة في خدمة المجتمع ودعم نمو وتطوير قطاع الصيرفة الإسلامية والقطاع المالي. وقد واصل المصرف خلال عام ٢٠٠٦–بالتعاون مع بيت التمويل الخليجي–في تقديم التبرعات المالية للعديد من الجمعيات الخيرية والمؤسسات الطبية والتعليمية والثقافية، والمؤسسات ذات الخدمات الإنسانية كما شجع موظفيه على المشاركة الفعالة في الأنشطة الإجتماعية في مملكة البحرين.

قام المصرف باستحداث
اسم وهوية جديدين
ليأكد ذلك التزامنا بتقديم
المنتجات والخدمات
المبتكرة والمتوافقة مع
الشريعة

تقرير **الإدارة** حول العمليات التشغيلية

لقد واصل المصرف الخليجي التجاري في تنمية وتوسعة عملياته التجارية وتعزيز قدرته المؤسساتية خلال عام ٢٠٠٦. وقد تمكن المصرف خلال هذه الفترة من دعم مجموعة الأعمال المصرفية التجارية والمنتجات والخدمات الاستثمارية المقدمة للأفراد من أصحاب الثروات والمؤسسات المالية والعملاء من الشركات وكذلك تطوير الهيكل التنظيمي للمصرف.

التطورات التنظيمية

خلال العام ٢٠٠٦ قام المصرف باتخاذ العديد من الخطوات الهامة لتعزيز الهيكل التنظيمي ودعم إمكانياته، حيث شملت هذه الخطوات خلق هوية جديدة للمصرف وتغيير الإسم من بيت التمويل الخليجي – بنك تجاري ليصبح المصرف الخليجي التجاري وذلك لمزيد من التميز في تقديم الخدمات المصرفية الخاصة. كما تم الانتقال إلى مقر جديد وتطبيق نظام مصرفي آلي جديد واستقطاب كوادر تملك خبرة وعلى درجة عالية من الكفاءة لشغل عدد من المناصب الإدارية والمتخصصة. بالإضافة إلى ذلك، فقد أحرزنا تقدما طيبا في تطوير نظام الحوكمة الإدارية للمصرف ونظام إدارة المخاطر والالتزام بالأنظمة والموافقة على سياسات المصرف فيما يتعلق بالعمليات والإجراءات.

الخدمات المصرفية التجارية

استكمالا للأداء القوي في عام ٢٠٠٥، قام المصرف الخليجي التجاري بتوسعة قاعدة عملائه في قطاع الخدمات المصرفية التجارية بمعدل ٨٠٪، وزيادة الودائع بنسبة ٦٥٪، وزيادة تسهيلات التمويل بمعدل ٤٦٨٪ .

كما تضمنت التطورات الرئيسية افتتاح الفرع الجديد للمصرف في برج الزامل وإصدار بطاقات أجهزة الصراف الآلي. كما جرى إتمام الخطط المتعلقة بطرح منتجات جديدة للأفراد في العام المقبل، حيث يشمل ذلك تدشين الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والرسائل النصية القصيرة وافتتاح فرع جديد في المجمع المالي بمرفأ البحرين المالي.

وكان من أهم الإنجازات الرئيسية للمصرف الخليجي التجاري خلال العام، المشاركة في ترتيب تسهيلات التمويل لمشروع "الخور" في مملكة البحرين بقيمة ١٢٠ مليون دولار أمريكي. وسوف يوفر مشروع "الخور" ، الذي يمتد على مسافة كيلومتر واحد ويعتبر أحد المكونات الرئيسية لمشروع جزر أمواج ، فرصة الاستثمار في مشاريع مختلفة كالمطاعم والمقاهي والمحلات التجارية والمنشآت الترفيهية. كما تم تعيين المصرف الخليجي التجاري لتوفير تسهيلات تمويل عقارية للمستثمرين في هذا المشروع.

الاستثمارات

خلال عام ٢٠٠٦، قام المصرف بطرح ثلاثة منتجات استثمارية جديدة، وقام باستكمال عملية التخارج الأولى وتوفير تسهيلات تمويل للمشاريع والمشاركة فيما مجموعه ستة إصدارات من الصكوك الإقليمية وتمويل القروض المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، استمر الأداء الطيب للمنتجات العقارية الاستثمارية التي طرحها المصرف الخليجي التجاري في عام ٢٠٠٥.

المنتجات الاستثمارية الجديدة

المساكن الخليجية الألمانية : تم طرح هذا المنتج بقيمة ١٥٤ مليون يورو في فبراير ٢٠٠٦ وأقفل بعد شهر واحد بالتعاون مع بيت أبوظبي للاستثمار، وذلك بغرض الاستثمار في محفظة متنوعة من مائة عقار سكني مدر للدخل في ألمانيا. يتوقع أن يحقق هذا المنتج عائداً نقديا سنويا بنسبة ١٠ بالمائة يتم توزيعه كل ثلاثة شهور مع معدل عائد داخلي على الاستثمار يزيد على نسبة ١٤ بالمائة طوال مدة الاستثمار البالغة خمس سنوات.

أملاك ٢ : تم طرح هذا المنتج بقيمة ٣٩,٣٥ مليون دولار أمريكي في نوفمبر ٢٠٠٦. يقدم "أملاك ٢" الفرصة للاستثمار في قطع الأراضي في مملكة البحرين. ويبلغ العائد على الاستثمار المستهدف نسبة ١٣ بالمائة سنويا طوال فترة الاستثمار البالغة عامين.

صروح : يهدف هذا المنتج الذي طرح في نوفمبر ٢٠٠٦ بقيمة ١٧,٢ مليون دينار بحريني إلى الاستثمار في مشروع "تلال المها" السكني ومشروع التطوير الصناعي لمرسى البحرين للإستثمار. ويبلغ معدل العائد الداخلي المستهدف نسبة ١٧ بالمائة طوال فترة الاستثمار البالغة ثلاث سنوات.

وفي هذا السياق، بادرنا إلى مراجعة إستراتيجيتنا الاستثمارية بغرض التوسع في تركيزنا الجغرافي من أجل الاستفادة من مجالات قوتنا التقليدية في قطاع العقارات وتطوير الممتلكات بدول الخليج.

كما وإننا في نفس الوقت ننظر بالكثير من الجدية للمسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتق المصرف في المساهمة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للبحرين وشعبها ودعم نمو وتطور قطاع المصارف الإسلامية والمالية حيث ينوي المصرف المساهمة بفعالية في هذه المجالات.

وقد استطاع المصرف أن يحقق هذه النتائج الممتازة في ظل الأجواء الاقتصادية وبيئة الأعمال الإيجابية للغاية التي تسود المنطقة. وقد شهد اقتصاد مملكة البحرين نمواً قوياً في عام ٢٠٠٦ مصحوباً بارتفاع جيد في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض كبير في نسبة التضخم.

ومما لا شك فيه أن دخول العديد من المؤسسات المالية التقليدية والإسلامية إلى السوق خلال السنة فضلاً عن الخطوات التي اتخذها مصرف البحرين المركزي مثل تنظيم التصاريح المصرفية، سوف تساعد في توفير أجواء أكثر تنافسية بين المصارف وسوف تساهم في توطيد مكانة البحرين كمركز مالي مرموق بالمنطقة فضلاً عن كونه المركز المالي الإسلامي لمنطقة الشرق الأوسط. ومن ناحية أخرى، استمر قطاع تطوير العقارات أيضاً في الازدهار حيث بدأت المشاريع الحالية التي تعتبر من المعالم البارزة في البلاد مثل مرفأ البحرين المالي في تحقيق تطورات ممتازة في الوقت الذي تم فيه الإعلان عن تدشين مشاريع ضخمة مثل مرسى البحرين الاستثماري.

ومن المنتظر أن تساهم هذه التطورات المتواصلة وما يصاحبها من اقتصاد نشط وقوي في دعم سمعة البحرين بالإضافة إلى توفير المزيد من فرص الأعمال التي سوف تدعم نمو وتطور المصرف الخليجي التجاري. ويثق مجلس الإدارة في قدرة الإدارة التنفيذية على الاستفادة من هذه المزايا من أجل تحقيق المزيد من الربحية والنمو خلال عام ٢٠٠٧ وما بعده ومضاعفة العوائد لمساهمينا وعملائنا الكرام.

وفي الختام يسرني نيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن خالص الامتنان والعرفان إلى صاحب الجلالة ملك مملكة البحرين المفدى وإلى صاحب السمو رئيس الوزراء الموقر وإلى ولي العهد الأمين القائد العام لقوة دفاع البحرين على قيادتهم الحكيمة لمملكة البحرين وعلى مساندتهم وتشجيعهم المستمر لتنمية القطاع الخاص والقطاع المصرفي والمالي في المملكة على وجه الخصوص. كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جميع وزارات الدولة ومصرف البحرين المركزي على توجيهاتهم ودعمهم المتواصل.

كما لا يفوتني أن أتقدم بعميق الشكر إلى مساهمينا وعملائنا وشركائنا في العمل على ثقتهم وولائهم المستمر، وإلى إدارة وموظفي المصرف على جهودهم الطيبة وتفانيهم المتواصل في العمل.

والله الموفق

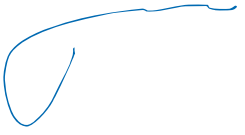

الدكتور فؤاد عبدالله العمر
رئيس مجلس الإدارة

الدكتور فؤاد عبدالله العمر

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء المرسلين

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة يطيب لي أن أقدم لكم التقرير السنوي للمصرف الخليجي التجاري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦. ويسرني أن أعلن بأننا قد استطعنا خلال السنة الثانية من عمليات المصرف أن نحقق نجاحاً كبيرا. وتؤكد النتائج المالية الطيبة والإنجازات الكبيرة التي حققها المصرف فضلاً عن التطورات التنظيمية الهامة على نجاحنا في تنفيذ الأهداف الإستراتيجية الطموحة والجريئة خلال عام ٢٠٠٦.

لقد استطاع المصرف الخليجي التجاري أن يحقق خلال عام ٢٠٠٦ نتائج مالية ممتازة ومكاسب مجزية مقارنة بالعام الماضي. وقد بلغ مجموع الإيرادات أكثر من ضعفي ما كان عليه في العام الماضي ليصل إلى ١٣,٦ مليون دينار بحريني مقابل ٦,٦ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٥ في حين حققت الأرباح الصافية زيادة بنسبة ٩٤,٥٪ لتصل إلى ٨ ملايين دينار بحريني مقابل ٤,١ مليون دينار بحريني في السنة الماضية. وبنهاية السنة، بلغ إجمالي الموجودات ٩٦,٢ مليون دينار بحريني مقابل ٧١,١ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٥ فيما بلغت حقوق المساهمين ٤٢,٦ مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ ٣٣,٩ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٥. كما ارتفع المعدل الأساسي لعائد السهم بمقدار الضعفين ليصل إلى ٢٦٥ فلساً مقابل ١٣٦ فلساً في السنة الماضية. وقد شهدت النسب الأساسية تحسناً ملحوظاً حيث بلغ العائد على متوسط الموجودات ٩,٥٤٪ مقابل ٨,١١٪ في عام ٢٠٠٥ والعائد على رأس المال ٢٦,٥٪ مقابل ١٣,٦ ٪ والعائد على متوسط حقوق المساهمين ٢٠,٩٪ مقابل ١٣٪ في عام ٢٠٠٥.

وقد شملت إنجازات المصرف الأساسية خلال السنة تقديم تسهيلات لتمويل المشاريع وتمويل الشركات، وطرح عدد من المنتجات الاستثمارية الجديدة، كما استكملنا بنجاح أول عملية تخارج استثماري للمصرف من منتج "أملاك". وبالإضافة إلى ذلك فإن المنتجات العقارية الاستثمارية التي طرحها المصرف خلال عام ٢٠٠٥ وهي منتج عقارات الحارث الفرنسية ومنتج عقارات الخليج استمرت في تحقيق الأداء المنشود والمتوقع. واستمر المصرف خلال عام ٢٠٠٦ في مشاركته النشطة في إصدارات الصكوك المرموقة في المنطقة حيث بلغ إجمالي التزاماته على هذا الصعيد ٢٠ مليون دولار أمريكي.

وقد شملت التطورات الإستراتيجية للمصرف افتتاح فرع جديد ببرج الزامل وتطبيق النظام المصرفي الآلي الأساسي الجديد وإصدار بطاقات الصراف الآلي. وبالإضافة إلى ذلك، تم استكمال الاستعدادات لتنفيذ خطط التوسع في المعاملات المصرفية خلال عام ٢٠٠٧ والتي تشمل طرح منتجات جديدة للأفراد وتدشين الخدمات المصرفية عبر الانترنت وبواسطة الرسائل النصية القصيرة. كما سوف يقوم المصرف باستئجار عدد من الطوابق في مرفأ البحرين المالي حيث سيتم نقل مكاتب الإدارة والموظفين إليها وافتتاح فرع جديد في المجمع المالي التابع للمرفأ مع الاحتفاظ بالفرع الحالي ببرج الزامل.

وكان من ضمن أهم التطورات الإستراتيجية الرئيسية التي شهدها المصرف هو القرار الذي اتخذناه باستحداث اسم وهوية جديدين للمصرف وذلك من أجل أن يكون متميزاً في هذا القطاع المصرفي الذي تحتدم فيه المنافسة مع زيادة تركيزنا على المنطقة وعلى التزامنا بتقديم المنتجات والخدمات المصرفية التجارية المبتكرة والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى عملائنا الكرام. ومع كون المصرف يمثل شركة مصرفية تجارية تابعة لبيت التمويل الخليجي إلاّ أنه يتمتع باستقلالية في المنتجات التي يقدمها وفي عملياته المصرفية. كما يعمل المصرف الخليجي التجاري على خلق مكانة متميزة له في القطاع المصرفي مع الاستمرار في التوسع في النشاطات العامة للمجموعة من أجل تعزيز العوائد والمزايا لمساهمينا وعملائنا الكرام.

وفي إطار عملية إعادة تشكيل هويتنا ومكانتنا الإستراتيجية في السوق، فقد بادرنا إلى اتخاذ عدد من الخطوات الهامة خلال عام ٢٠٠٦ لتوطيد هيكلنا التنظيمي وتعزيز قدراتنا المؤسساتية. وقد شملت هذه الخطوات نجاحنا في إستقطاب عدد من الموظفين الأكفاء من ذوي الخبرة الواسعة لتولي المناصب الإدارية والتخصصية الرئيسية. هذا بالإضافة إلى تطوير الرقابة الإدارية في المصرف ومتطلبات إدارة المخاطر وإطار الالتزام بالأنظمة والقوانين إلى جانب السياسات والإجراءات الخاصة بالمصرف.

ونتيجة لهذه الإنجازات الكبيرة خلال عام ٢٠٠٦ فقد أصبح المصرف الخليجي التجاري الآن أكثر جاهزية لتحقيق رؤيته بأن يكون من المصارف الإسلامية التجارية الرائدة محلياً وعلى مستوى المنطقة في مجال تقديم المنتجات والخدمات الفريدة والمبتكرة والمتوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية إلى جانب توفير فرص الاستثمار لعملائنا الكرام.

وحرصاً منا على دعم عملية إعادة التنظيم الإستراتيجي للمصرف، فقد حصلنا في عام ٢٠٠٦ على الموافقة على زيادة رأس مال المصرف وتوسيع قاعدة مساهمينا. كما يسعى المصرف إلى توسيع الترخيص الممنوح له حاليا لكي نتمكن من تقديم المزيد من المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد الأمر الذي سوف يسمح لنا بالتوسع في مجموعة المنتجات والخدمات التي نقدمها لعملائنا وتنويع المخاطر.

أدوات الاستثمـــار

المساكن الخليجية الألمانية

منتج أملاك ٢

منتج صروح

منتج الحارث الاستثماري

منتج عقارات الخليج

المشاركة في المشاريع

مرفأ البحرين المالي

مشروع الخور

تلال المها (مشروع العرين، البحرين)

الجامعة الملكية للبنات (البحرين)

المدن الملكية (الأردن)

أهـم الإنجــازات السنـويــة

إجمالي الدخل
بآلاف الدنانير البحرينية

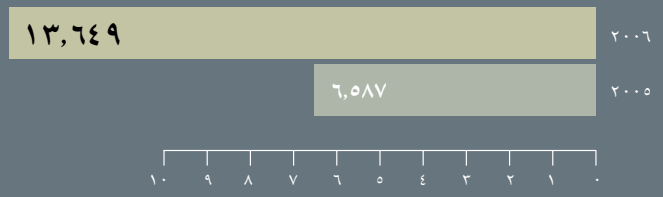

صافي الأرباح
بآلاف الدنانير البحرينية

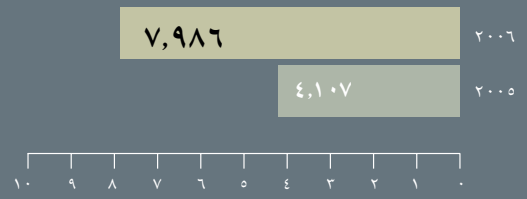

إجمالي الأصول
بآلاف الدنانير البحرينية

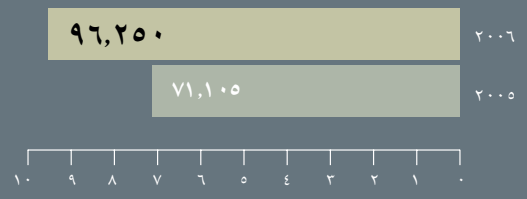

العائد على متوسط حقوق المساهمين
نسبة مؤية

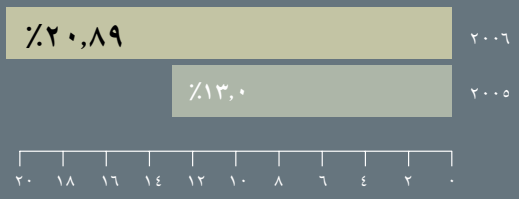

العائد على متوسط الموجودات
نسبة مؤية

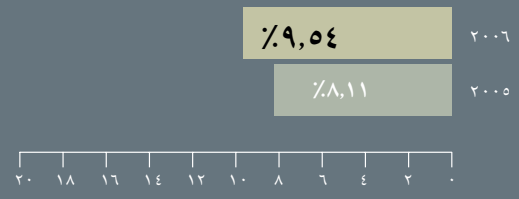

العائد على كل سهم
بالفلس البحريني

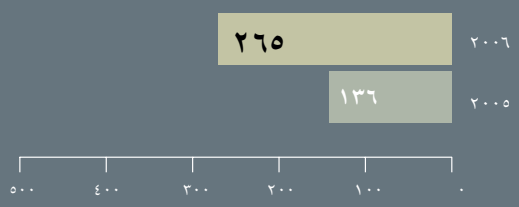

إجمالي حقوق المساهمين
بآلاف الدنانير البحرينية

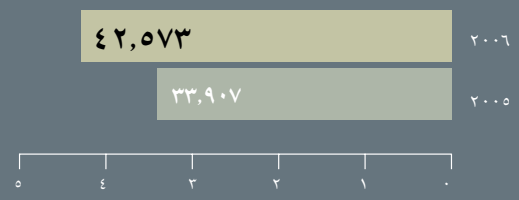

هيئة **الرقابة الشرعية**

يعمل المصرف الخليجي التجاري وفقا لإرشادات وخبرات هيئة الرقابة الشرعية التي تضم ثلاثة من علماء الدين الأجلاء ممن يمتلكون الخبرة الكافية في القطاع المالي. وتقوم هذه الهيئة بمراجعة مدى تطابق أعمال المصرف ومنتجاته واستثماراته مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتضم الهيئة في عضويتها كلاً من:

فضيلة الشيخ الدكتور فريد يعقوب المفتاح
الرئيس
عضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، و وكيل وزارة الشؤون الإسلامية بمملكة البحرين، قاض في المحكمة الشرعية الكبرى سابقاً، محاضر في جامعة البحرين. حائز على شهادة الدكتوراه بمرتبة الشرف من جامعة أدنبرة بالمملكة المتحدة .

فضيلة الشيخ الدكتور فريد محمد هادي
عضو تنفيذي
أستاذ مساعد في كلية الآداب – قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في جامعة البحرين. دكتوراه من جامعة أدنبره في المملكة المتحدة. دكتوراه من جامعة محمد الخامس في المملكة المغربية. عضو الرقابة الشرعية في عدد من مشاريع بيت التمويل الخليجي والمصارف الإسلامية الأخرى.

فضيلة الشيخ نظام بن محمد صالح يعقوبي
عضو تنفيذي
عضو هيئة الرقابة الشرعية في بنك البحرين الإسلامي ومصرف الشامل. عضو تنفيذي في هيئة الرقابة الشرعية لمصرف أبوظبي الإسلامي. عضو مجلس إدارة مؤشر داو جونز الإسلامي. عضو هيئة الرقابة الشرعية في عدد من المصارف الإسلامية.

أعضاء **مجلس الإدارة**

الدكتور فؤاد عبدالله العمر
رئيس مجلس الإدارة

السيد عصام يوسف جناحي
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد بطي خليفة الفلاسي
عضو مجلس الإدارة

السيد يوسف محمد خياط
عضو مجلس الإدارة

السيد عبداللطيف عبدالله المير
عضو مجلس الإدارة

السيد سمير يعقوب النفيسي
عضو مجلس الإدارة

السيد وليد عبدالرحمن الرويح
عضو مجلس الإدارة

الرؤية أن نكون مصرفاً إسلامياً محلياً وإقليمياً رياديا، وأن نقدم منتجات وخدمات وفرص استثمارية متميزة وفريدة وعالية الجودة للعملاء، وفقاً لمبادىء الشريعة الإسلامية الغراء.

الرسالة المساهمة في تطوير مشاريع التنمية الاقتصادية في مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما يهدف المصرف الخليجي التجاري إلى تعظيم ثروات عملائه ومساهميه وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبما يسهم في تعزيز نمو القطاع المصرفي الإسلامي، وخلق بيئة تنافسية في العمل تحفز الموظفين على الإبداع وتحقيق أهدافهم المهنية.

القيم سوف يعمل المصرف على منح المزيد من الخدمة لعملائه، وبناء علاقات شراكة طويلة الأمد معهم، وتقديم أفضل الخدمات المتوفرة لهم، والاستجابة لاحتياجاتهم وطلباتهم الخاصة، وتوفير خدمات ومنتجات ذات جودة عالية. كما سوف يعمل على الاستفادة من خبراته في معرفة السوق ومن مهارته العالية في توفير فرص الاستثمار لأجل إنجاز الأهداف الموضوعة من قبل عملائه لأعمالهم.

لمحة عـامـة

تأسس المصرف الخليجي التجاري في نوفمبر ٢٠٠٤ برأسمال مدفوع وقدره ٣٠ مليون دينار بحريني كمصرف تجاري إسلامي خاص يقع مقره الرئيسي في مملكة البحرين ، ويعمل تحت مظلة التصريح الممنوح له من قبل مصرف البحرين المركزي .

ويعتبر المصرف الخليجي التجاري شركة خاصة مملوكة بالكامل لبيت التمويل الخليجي ويهدف إلى تحقيق قيمة عالية لمساهميه وعملائه عن طريق تنويع أنشطته وعملياته المصرفية.

ويقدم المصرف لعملائه من أصحاب الثروات والشركات والمؤسسات المالية مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية التجارية وخدمة إدارة الثروات ومنتجات الاستثمار وتسهيلات تمويل المشاريع.

كما يسعى المصرف إلى بناء شراكات جديدة وتوطيد علاقاته مع عملائه من المؤسسات المالية بما يضمن الاستفادة من فرص التمويل والاستثمار ذات المردود العالي.

لمحة عامة	٢
أعضاء مجلس الإدارة	٤
هيئة الرقابة الشرعية	٥
أهم الإنجازات السنوية	٦
كلمة رئيس مجلس الإدارة	٨
تقرير الإدارة حول العمليات التشغيلية	١٠
الحوكمة الإدارية	١٤
إدارة المخاطر	١٧
تقرير هيئة الرقابة الشرعية	١٩
تقرير مدققي الحسابات	٢٠
البيانات المالية	٢١
إيضاحات حول البيانات المالية	٢٧

الـمصرف الخليـجي التجاري ش.م.ب. (مقفلة)
برج الزامل، شارع الحكومة
ص.ب. ٦١٠٠٠، المنامة، مملكة البحرين
هاتف: +٩٧٣ ١٧ ٥٠ ٥٠ ٥٠
فاكس: +٩٧٣ ١٧ ٥٠ ٢٨٨
E-mail: info@khcbonline.com

www.khcbonline.com

مصرف الخليجي التجاري
Khaleeji
Commercial
Bank

صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد الأمين القائد العام لقوة دفاع البحرين

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين

صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة

رئيس الوزراء الموقر

بسم الله الرحمن الرحيم

بنـــــاء النجـــــاح

التقـــرير السنـــوي ٢٠٠٦